في موضوع المشاركة في الائتلاف، اذا بقيت اغودات يسرائيل، بعد مضي ثلاثة شهور على تشكيل الحكومة، الحزب الديني الوحيد المشارك فيها (دافار، ٢٠/٤/١٩٩٠).

وأثار اعلان الاتفاق مع فيرديغر المخاوف في اوساط قيادة الليكود، وتحديداً لناحية امكان تأثيره في نتائج التصويت في المركز. وغادر معظم وزراء الليكود المنصّة، بمن فيهم رئيس الحكومة، للتحقق ممّا اذا كان الحاخام مزراحي سيغيّر موقفه أيضاً، ممّا يعني تمكّن بيرس من تشكيل حكومة برئاسته. واسفرت الاتصالات التي أُجريت عن اعادة الطمأنينة الى قلوب قادة الليكود، حيث أكد الحاخام مزراحي انه لا يزال على موقفه، وانه لن يؤيد حكومة برئاسة بيرس (**معاريف**، ٢٢/٤/١٩٩٠).

بهذا، عاد ميزان القوى بين الليكود والمعراخ، مرة أخرى، الى التعادل، الامر الذي يعني فشل بيرس في مهمته. وسبق هذا التطوّر، فشل المحاولة الاخيرة التي قام بها بيرس ورابين لاحداث تغيير في موقف حركة شاس. فقد ذكرت المعلومات الصحفية ان مجلس حكماء التوراة، برئاسة الحاخام يوسف، رفض الاستجابة لمحاولات الاقناع التي بذلها كل من بيرس ورابين، واعلن المجلس ان حركة شاس وعدت ناخبيها بدعم الليكود؛ وبناء عليه، «فلا مجال لتغيير هذا الموقف» (**المصدر نفسه**).

ومع اقتراب انتهاء المهلة الثانية التي منحها الرئيس هيرتسوغ لبيرس، بدأت أوساط في المعراخ تحثّ بيرس على اعادة التفويض الى الرئيس، حيث لم يعد هناك جدوى من الانتظار حتى نهاية المهلة. لكن بيرس رفض ذلك، مصرّاً على استكمال المهلة حتى آخر يوم. واتضح، لاحقاً، ان ما بدا من تردّد لدى الوزير موداعي، خشية عدم احترام الليكود للاتفاق، كان في صلب اصرار بيرس على الانتظار؛ وانتهت الدراما التي كان بيرس «بطلها» اثر اعلان الوزير موداعي انه قرّر التحالف مع الليكود (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/٤/١٩٩٠).

الابعاد السياسية للازمة

على امتداد أيام المرحلة الاولى من الازمة الحكومية (تكليف بيرس بتشكيل الحكومة)، غرقت وسائط الاعلام الاسرائيلية في متابعة تطوّرات الازمة التي حفلت بالعديد من المفاجآت، والتقلّبات في المواقف السياسية. مع ذلك، لم يخل الامر من محاولة بعض المعلّقين السياسيين التطرّق الى الابعاد السياسية للازمة، سواء أكان ذلك على صعيد الشبكة السياسية الداخلية، او على صعيد أزمة المنطقة. فعلى صعيد الابعاد السياسية للازمة، وانعكاساتها على الشبكة السياسية في اسرائيل، نوّه المعلّق الصحفي يوئيل ماركوس، بما سمّاه «احتضار التعادل» الذي شلّ القرار السياسي الاسرائيلي منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في العام ١٩٨٤. كتب ماركوس: «بينما انصرفت انظار الجميع، بشيء من الذهول والخجل، الى عمليات شراء الخيول المقرفة التي رافقت عملية اسقاط حكومة الوحدة الوطنية وعملية تشكيل الحكومة الجديدة، غاب عن الانظار الحدث الاكثر اثارة، وربما التاريخي، الذي حصل: فالتعادل القومي احتضر. وربما لم يعرف احد بذلك، لكنه احتضر فعلاً، سواء أكان ذلك على المستوى الحزبي، أو على مستوى الوعي الشعبي. فقد يئس السياسيون من نظام حكم يقوم على التعادل؛ واعتقد بأن الجمهور، أيضاً، يئس من ذلك؛ وهنا البشرى السارة». وذكر ماركوس ان احتضار التعادل يجد تعبيراً ملموساً عنه في امور عدة منها:

«اولاً: باديء ذي بدء، في حقيقة سقوط حكومة الوحدة الوطنية. فهذا الاطار الذي جُرّب لمدة خمس سنوات، وتمسّك به الجميع، خدم، في النهاية، سياسة الليكود. فبيرس اشفى الاقتصاد الذي دمّر عندما حكم الليكود بمفرده؛ ورابين أخرجهم من ورطة لبنان، التي كانوا منظّريها ومنفّذيها. ومنذ ذلك الحين، حال التعادل دون وضع الحلول اللازمة لقضايا الدولة. وحصاد التعادل هو الانتفاضة، والشرخ مع العالم العربي، والتوتر الخطير في العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، وسقوط الحكومة هو المسمار الاول في نعش التعادل.

«ثانياً: انها المرة الاولى في تاريخ الازمات الحكومية في اسرائيل التي تسقط فيها حكومة ليس بسبب خلاف ثانوي، او موضوع ديني، بل بسبب خلاف حول موضوع راهن يحتل مركز الصدارة في سلّم الاولويات القومي: أي هل، وكيف، يجب البدء بالتحدث مع جيراننا الفلسطينيين من اجل